

نحن، المشاركون الذين نمثل الدوائر القانونية للبرلمانات¹ في البلدان والمنظمة الإقليمية المذكورة في المرفق، وقد اجتمعنا بمناسبة الندوة الأفريقية الأولى للمستشارين القانونيين للبرلمانات، التي عُقدت في فندق سفاري بارك في نيروبي، كينيا، في الفترة من 27 إلى 31 أكتوبر 2011:

1 يشير مصطلح «البرلمانات» إلى المجالس التشريعية، أيًا كانت التسمية التي تطلق عليها في مختلف الولايات القضائية الأفريقية.

وإذ نُقرّ بأن البرلمانات هي الهيئات التشريعية العليا في ولاياتنا القضائية المختلفة؛

وإدراكاً منا بأن البرلمانات الأفريقية اعتمدت تقليدياً على السلطة التنفيذية لتوفير الخدمات القانونية؛

وإذ نلاحظ أهمية مبادئ الفصل بين السلطات واستقلالية مختلف فروع الحكومة؛

وإدراكاً منا بأن الفصل بين السلطات واستقلالية فروع الحكومة أمران أساسيان للحكم الرشيد ولتمكين مبادئ الديمقراطية من الازدهار؛

وإذ نلاحظ ضرورة أن تتوفر للبرلمانات الأفريقية هيئات استشارية قانونية قوية ومحترفة ومستقلة؛

وإدراكاً منها بأن من الممارسات الجيدة أن تتوفر للبرلمانات هيئات استشارية قانونية مستقلة؛

معترفين بوجود خبرة غنية يمكن تبادلها بين مختلف الولايات القضائية الأفريقية في مجال تقديم الخدمات القانونية للبرلمانات؛

وإدراكاً منا بأن عدداً من البرلمانات الأفريقية سعت إلى تأكيد استقلالها وفصلها عن السلطة التنفيذية من خلال تعيين مستشارين قانونيين داخليين مكلفين بتقديم خدمات قانونية مستقلة للبرلمان؛

وإدراكاً منهم بضرورة أن تعمل مكاتب المستشارين القانونيين في البرلمانات الأفريقية في إطار معايير وقواعد سلوكية وممارسات حسنة واضحة ومقبولة على نطاق واسع؛

لذلك، تعتمد المبادئ التالية المتعلقة بإنشاء وتشغيل الدوائر القانونية داخل البرلمانات الأفريقية (مبادئ نيروبي):

1. مبدأ الاستقلالية

- أ) من المستحسن أن تنشئ البرلمانات خدمات قانونية مستقلة ومنفصلة عن تلك الموجودة في الفروع الأخرى للحكومة.
- ب) ويجب أن تعمل الدوائر القانونية في بيئة خالية من أي تدخل غير ملائم أو غير مبرر في عملها المهني، لتمكينها من تقديم مشورة أو خدمات محايدة.

2. مبدأ التكامل

- أ) يجب إنشاء دائرة المشورة القانونية باعتبارها مكوناً أساسياً ودائماً في هيكل الدوائر البرلمانية.
- ب) ويجب أن تكون خدمة المشورة القانونية جزءاً لا يتجزأ من الملاك العام للخدمة البرلمانية، ويجب أن يستفيد موظفوها، على قدم المساواة مع غيرهم، من برامج التدريب والتطوير المهني.
- ت) ومن المستحسن أن تشجع البرلمانات على الدعم المتبادل والتعاون بين مكاتب المستشارين القانونيين والخدمات الأخرى التابعة للخدمة البرلمانية.
- ث) وينبغي تنظيم الدائرة البرلمانية بحيث يُسمح لمكتب المستشار القانوني بتقديم تقاريره مباشرة إلى المدير العام للدائرة وإلى رئيس البرلمان.

3. مبدأ بناء القدرات

- أ) يجب أن يكون المستشارون القانونيون العاملون في البرلمانات من الممارسين المؤهلين في مجال القانون وأن يتم تعيينهم على أساس الجدارة.
- ب) وينبغي للبرلمانات أن تشجع التدريب القانوني المستمر، والتدريب، والتطوير المهني لمستشاريها القانونيين.
- ت) وينبغي أن تتوفر للدائرة القانونية الموارد البشرية والمادية اللازمة لأداء مهامها بفعالية.
- ث) يجب أن تكون شروط توظيف المستشارين القانونيين في البرلمانات ملائمة وجذابة من أجل جذب أفضل المهنيين في مجال القانون والاحتفاظ بهم.

4. مبدأ التعاون

- أ) ينبغي للبرلمانات أن تشجع التعاون والتعاقد وتبادل الممارسات الجيدة بين أجهزةها القانونية وأجهزة الولايات القضائية الأخرى.
- ب) وينبغي أن تتعاون الدوائر القانونية مع الدوائر القانونية في الهيئات التشريعية الأخرى.
- ت) وينبغي للدوائر القانونية تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية وبرامج التبادل مع نظيراتها في الهيئات التشريعية الأخرى والمشاركة فيها، من أجل تبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات.

5. مبدأ الترابط

في إطار أداء مهامها، ينبغي أن تسعى الدوائر القانونية إلى إنشاء شبكات عمل ملائمة وإقامة روابط مع والجمعيات المهنية المعنية، فضلاً عن الأطراف المعنية الأخرى في العملية التشريعية.

6. مبدأ الخدمة العامة

يجب أن تدرك إدارة المستشار القانوني وكل مستشار قانوني دائماً، وأن يتصرفوا على هذا الأساس، بأنهم مرتبطون بعلاقة أمانة مع الجمهور، الذي يتعين عليهم تقديم خدمات عالية الجودة له.

7. مبدأ التوجيه والإرشاد

- أ) يفضل تدريبهم وخبرتهم والمعارف التي اكتسبوها، يمتلك المستشارون القانونيون في البرلمانات ثروة من المعرفة. ومن الممارسات الجيدة أن تعتمد الدوائر القانونية سياسة للإرشاد من خلال تقديم برامج تدريب داخلي أو برامج التلمذة المهنية أو فرص أخرى مماثلة للأشخاص الذين يتدربون في المهنة القانونية.
- ب) ويجب على مكاتب المستشارين القانونيين تعزيز سياسة تتعلق بتوظيف المتدربين والمتعلمين أو طلاب القانون وشروط تعيينهم.

8. مبدأ الاحتراف

- أ) يجب على المستشارين القانونيين الحفاظ على شرف وكرامة المهنة القانونية، واحترام قواعد آداب المهنة، وأداء مهامهم بنزاهة.
- ب) وتعد الدوائر القانونية في البرلمانات هيئات غير سياسية تمارس مهامها بطريقة نزيهة وغير حزبية.

9. مبدأ الدستورية

يجب على مكتب المستشار القانوني وكل مستشار قانوني أن يرفع ويحترم ثقافة الدستورية واحترام سيادة القانون.

10. مبدأ العمل الاجتماعي

يجب أن تولي الدوائر القانونية اهتماماً برفاهية المجتمع والمجتمع ككل، وأن تسعى إلى القيام بأنشطة توعوية و داخل البرلمان وخارجه. ويمكن أن تشمل هذه البرامج أنشطة تثقيفية وتوعوية للجمهور، ومساعدة قانونية تطوعية، ومشاريع خيرية أخرى.

11. مبدأ التقييم الذاتي

يجب على الدوائر القانونية أن تقوم بانتظام

- أ) إجراء تقييم ذاتي لجودة الخدمات القانونية المقدمة وفعاليتها وكفاءتها؛ و
- ب) تقييم مدى التزامها بالمبادئ المذكورة أعلاه المتعلقة بإنشاء مكاتب المستشارين القانونيين في أفريقيا وتشغيلها.

صدر في نيروبي، في 29 أكتوبر 2011 المرفق

البلدان والمنظمات الإقليمية الممثلة في الندوة الأفريقية الأولى للمستشارين القانونيين للبرلمانات

1. أنغولا

2. بوتسوانا

3. الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا

4. غانا

5. كينيا

6. رواندا

7. سيشيل

8. جنوب أفريقيا

9. تنزانيا

10. أوغندا

11. زامبيا